واقع الاستثمار الخاص الوطني ومحددات نجاح عملية الخصخصة في الجزائر

د.منصوري الزين

الملخص:

القطاع الخاص عرف تطور ملحوظ خلال السنوات الأخيرة و ذلك بفضل سياسة الانفتاح و التحرر الاقتصادي و مازال يعرف ديناميكية متواصلة. هذا القطاع وجد نفسه مهمشا و ذلك راجع للاختلال الموجود مابين قطاع المحروقات و باقي الاقتصاد الوطني و لكنه في الحقيقة نجده يلعب دور مهم و متزايد في الاقتصاد الوطني . اليوم نجده موجود في كل فروع النشاط الاقتصادي، كما انه متواجد في معظم هذه القطاعات.

برنامج الخصخصة لم يعرف التجسيد الفعلي كما انه لم يعطي الآثار المرجوة منه، و إنما القطاع الخاص تتطور بفعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، في قطاع الصناعة الغذائية في البداية ثم في باقي القطاعات الأخرى.

Résumé

Le secteur privé a connu un très for essor ces dernières années grâce à la libéralisation de l'économie et continue d'être extrêmement dynamique. Ce secteur est souvent sous-estimé en raison du déséquilibre existant entre le secteur des hydrocarbures et le reste de l'économie mais il joue en réalité un rôle actif et grandissant dans l'économie. Aujourd'hui il est présent dans toutes les branches de l'activité économique,il est même dominant dans la majorité entre elles.

Le programme de privatisation n'ayant pas produit à ce jour les effets escomptés,le secteur prive s'est développé essentiellement a travers les PME/PMI,tout d'abord dans l'agroalimentaire et les services,puis dans les autres secteurs.

* أستاذ مساعد،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة سعد دحلب البليدة

مقدمة:

إن عملية التحول من نظام اقتصادي ممركز إلى اقتصاد السوق فرض على الحكومة الجزائرية، منذ بداية سنوات 1990 ، سياسة إصلاح هيكلية، التي سمحت بإعادة تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية و تحرير الاقتصاد الوطني . هذه الإصلاحات سمحت كذلك بتطوير القدرات المتعلقة بالناتج الداخلي الخام و بتطوير القطاع الخاص في شكل مؤسسات صغيرة و متوسطة و استثمارات خاصة اقتحمت العديد من القطاعات على الرغم من العراقيل و الصعوبات التي مازالت تعترض سبيل تطوير هذا القطاع.أما الخصخصة على الرغم من الجهود المبذولة و النتائج المحققة إلا أنها تبقى بعيدة عن ما برمج و يتوقع منها.
و لعل ما يتطلب البث فيه نهائيا دون إطالت الأزمة و تمديد مداها في الجزائر هو ماذا ينتظر من القطاع الخاص، و ما هي المكانة التي نريدها له في الاقتصاد ؟

و هل أننا جادين فيما يتعلق بالخصخصة؟ و ما هي الاستراتيجية الملائمة لتجسيد برنامج الخصخصة؟
لتحليل هذا الموضوع و إثرائه فإننا ارتأينا تقسيمه إلى المحاور التالية:

1 – ماهية الخصخصة ، كيفياتها، مبرراتها و أهدافها

1-1 ماهية الخصخصة:

أصبح من الشائع على أسماعنا كلمات مثل الخصخصة أو الخوصصة حيث أن هذه المصطلحات أو الألفاظ تشير إلى حقائق رئيسية من أهمها انحصار و تضييق ملكية الدولة و ازدياد و توسع في دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني بشكل عام.
و هناك تعاريف عديدة للخصخصة و من بينها ما يلي:
– **تعريف صندوق النقد الدولي:** " الخصخصة تعني زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة أو ملكية الأنشطة و الأصول التي تسيطر عليها الحكومة و تمتلكها " .
– **تعريف ويلسون و كلاجي** :" تعني الخصخصة تقديم سوق أكبر يتسم بدرجة أعلى من الرشادة و المنافسة في مجال الأنشطة الاقتصادية " .

مهما اختلفت التعاريف فان الخصخصة تعني العملية التي بموجبها يتم تحويل كامل أو جزئي لملكية المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي.

1.2 – كيفياتها :

يمكن أن نفرق بين عدة أنواع من الخصخصة، حيث تختلف من دولة إلى أخرى و كذلك من حيث الإمكانيات المتوفرة و نذكر منها (حسين عمر، 1997)[1]:

- **الخصخصة الكلية** : و هي لما يكون طرح الأصول أو أسهم الشركات للبيع الكامل إما مباشرة و أما عن طريق السوق المالي
- **الخصخصة الجزئية:** عندما يكون المطروح للبيع هو جزء من الأصل أو أسهم الشركات، كأن يطرح للبيع 10 % أو 20 % أو 40 % من هذه الأصول .
- **خصخصة الملكية** : نعني بها نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص عن طريق البيع أما بالأسلوب المباشر و أما بطرح الأسهم المعدة للبيع في سوق الأوراق المالية.
- **خصخصة الإدارة** : تعتبر كبديل لخصخصة الملكية ، و تستلزم استخدام أسلوب الإدارة الأجنبية المتخصصة حيث يستمر الاحتفاظ بالملكية للقطاع العام مع جعل الإدارة الأجنبية بموجب عقود إدارة و عقود تشغيل .
- **الخصخصة التلقائية** : و تتم عن طريق تشجيع القطاع الخاص أي ليس هناك ما يدعو إلى تحويل ملكية المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص بل يكفي أن نفتح للقطاع الخاص المجالات للمبادرة و تشجيعه بكل الطرق الممكنة .

1.3 – مبررات الخصخصة و أهدافها:

أ – مبررات الخصخصة

بشكل عام جرى تبرير " الخصخصة " على أساس قدرة الخاص على توفير إدارة أكفأ مما يقتصد في استخدام الموارد و بحسن أداء المؤسسات فيزيد بذلك من معدلات النمو الاقتصادي، و تقديم حوافز على تعبئة و توجيه الادخار نحو المشاريع المربحة و تعميم الملكية على قطاع أكبر من المواطنين ، و بخلق سوق مالية نشطة تشجع على الادخار و توفير قناة مناسبة للتمويل . و هذا بالإضافة إلى تخفيف الأعباء المالية التي تتحملها الحكومة من حيث تمويل

مقدمة:

إن عملية التحول من نظام اقتصادي ممركز إلى اقتصاد السوق فرض على الحكومة الجزائرية، منذ بداية سنوات 1990 ، سياسة إصلاح هيكلية، التي سمحت بإعادة تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية و تحرير الاقتصاد الوطني . هذه الإصلاحات سمحت كذلك بتطوير القدرات المتعلقة بالناتج الداخلي الخام و بتطوير القطاع الخاص في شكل مؤسسات صغيرة و متوسطة و استثمارات خاصة اقتحمت العديد من القطاعات على الرغم من العراقيل و الصعوبات التي مازالت تعترض سبيل تطوير هذا القطاع.أما الخصخصة على الرغم من الجهود المبذولة و النتائج المحققة إلا أنها تبقى بعيدة عن ما برمج و يتوقع منها.

و لعل ما يتطلب البث فيه نهائيا دون إطالت الأزمة و تمديد مداها في الجزائر هو ماذا ينتظر من القطاع الخاص، و ما هي المكانة التي نريدها له في الاقتصاد ؟

و هل أننا جادين فيما يتعلق بالخصخصة؟ و ما هي الاستراتيجية الملائمة لتجسيد برنامج الخصخصة؟

لتحليل هذا الموضوع و إثرائه فإننا ارتأينا تقسيمه إلى المحاور التالية:

1 – ماهية الخصخصة ، كيفياتها، مبرراتها و أهدافها

1-1 ماهية الخصخصة:

أصبح من الشائع على أسماعنا كلمات مثل الخصخصة أو الخوصصة حيث أن هذه المصطلحات أو الألفاظ تشير إلى حقائق رئيسية من أهمها انحصار و تضييق ملكية الدولة و ازدياد و توسع في دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني بشكل عام.

و هناك تعاريف عديدة للخصخصة و من بينها ما يلي:

– **تعريف صندوق النقد الدولي:** " الخصخصة تعني زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة أو ملكية الأنشطة و الأصول التي تسيطر عليها الحكومة و تمتلكها " .

– **تعريف ويلسون و كلاجي :**" تعني الخصخصة تقديم سوق أكبر يتسم بدرجة أعلى من الرشادة و المنافسة في مجال الأنشطة الاقتصادية " .

و هناك اختلافات التعاريف فان الخصخصة تعني العملية التي بموجبها يتم تحويل [illegible] أو جزئي لملكية المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص المحلي أو [illegible]

كيفياتها :

يمكن أن نفرق بين عدة أنواع من الخصخصة، حيث تختلف من دولة إلى [illegible] و ذلك من حيث الإمكانيات المتوفرة و نذكر منها (حسين عمر، 1999)[1]:

الخصخصة الكلية : و هي لما يكون طرح الأصول أو أسهم الشركات للبيع [illegible] إما مباشرة و أما عن طريق السوق المالي

الخصخصة الجزئية: عندما يكون المطروح للبيع هو جزء من الأصل أو أسهم [illegible]، كان يطرح للبيع 10 % أو 20 % أو 40 % من هذه الأصول .

خصخصة الملكية : نعني بها نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص عن طريق البيع أما بالأسلوب المباشر و أما بطرح الأسهم المعدة للبيع في سوق الأوراق المالية.

خصخصة الإدارة : تعتبر كبديل لخصخصة الملكية ، و تستلزم استخدام أسلوب الإدارة الأجنبية المتخصصة حيث يستمر الاحتفاظ بالملكية للقطاع العام مع جعل الإدارة الأجنبية بموجب عقود إدارة و عقود تشغيل .

الخصخصة التلقائية : و تتم عن طريق تشجيع القطاع الخاص أي ليس هناك ما يدعو إلى تحويل ملكية المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص بل يكفي أن يقوم القطاع الخاص المجالات للمبادرة و تشجيعه بكل الطرق الممكنة .

1-1 – مبررات الخصخصة و أهدافها:

أ – مبررات الخصخصة

بشكل عام جرى تبرير " الخصخصة " على أساس قدرة الخاص على توفير إدارة أكفأ مما يقتصد في استخدام الموارد و بحسن أداء المؤسسات فيزيد بذلك من معدلات النمو الاقتصادي، و تقديم حوافز على تعبئة و توجيه الادخار نحو المشاريع المربحة و تعميم الملكية على قطاع أكبر من المواطنين ، و بخلق سوق مالية نشطة تشجع على الادخار و توفير قناة مناسبة للتمويل . و هذا بالإضافة إلى تخفيف الأعباء المالية التي تتحملها الحكومة من حيث تمويل

المشاريع العامة و مواجهة الخسائر التي تتعرض إليها (عبد الله الفويز، 1988)[2].

و بصفة عامة قد ترافقت عدة عوامل داخلية و خارجية كانت كمسببات و مبررات للتحول نحو الخصخصة نذكر منها ما يلي :

– الدوافع الداخلية:

تدني أداء القطاع العام و العوامل المعوقة لأدائه كثيرة و متشابكة، أن عوامل عدم الكفاءة و القدرة في اقتصاد الموارد تتجاوز نطاق القطاع العام لتتعدى ذلك إلى الأضرار الواسعة النطاق بمناخ الاستثمار و متطلبات النمو و التهديد المباشر لآليات السوق...فكل هذه العوامل كانت وراء عملية التحول نحو الخصخصة لمعالجة هذه اللإختلالات باعتبار أن القطاع الخاص أكثر كفاءة و قدرة على تحقيق الأرباح و تخفيض التكاليف و الاقتصاد في الموارد بجانب انه قطاع يقل فيه الفساد و لا يعرف العراقيل البيروقراطية التي يشهدها القطاع العام البيروقراطي .

–الدوافع الخارجية :

بروز فكرة النظام العالمي الجديد بعد انهيار النظام الاشتراكي، وجدت الدول التي طبقت الاشتراكية نفسها في مناخ يختلف و ظروف متميزة و إيديولوجية سياسية جديدة فرضها الواقع، في ظل هذه المتغيرات الجذرية يكون الاقتصاد هو المجال الأكثر استجابة لتجسيدها للتخلص من النظام الاشتراكي و قطاعه العام و ظهرت على السطح مسألة التخصيص.

زيادة على ذلك فان مديونية دول العالم الثالث و بلوغ الأزمة الاقتصادية ذروتها و التغيير الكبير في برامج التكييف التي يدعمها صندوق النقد الدولي و بعد أن ترسخ في أذهان الكثير من الدائنين فكرة عدم قدرة هذه الدول على الوفاء بديونها و التزاماتها و هذا نتيجة تراكم ديونها و مطالبة إعادة الجدولة لديونها بذلك ظهر اتجاه في صفوف الدائنين يدعو إلى مبادلة الدين الخارجي ببعض الأصول الإنتاجية لدى الدول المدينة أي مقايضة الديون بحقوق ملكية في المؤسسات التي تمتلكها، و بذلك اتضحت دعوة الدول الصناعية و المنضمات لدولية إلى الخصخصة كأسلوب يضمن لها استرجاع ديونها و يبقي هيمنتها.

ب – <u>أهداف الخصخصة</u>

أن الاهتمام المتزايد بالقطاع الخاص لا يرجع إلى التوجه نحو مراجعة بعض المسلمات في شأن دور القطاع العام في التنمية فقط، و إنما يرجع أيضا

في معاناة ذاتية اقتصادية و سياسية و اجتماعية من تضخم و عجز المؤسسات العامة عن أداء الدور الموكل إليها.

في برنامج الخصخصة إلى تحقيق أهداف عدة منها [3]:

- زيادة القطاع الخاص بواسطة تحويل القطاع العام ، مع توضيح القواعد الواجب إتباعها،
- الاستعمال الأمثل للموارد النادرة، و ذلك بإخضاع القطاعين الخاص و العام لقواعد السوق (المنافسة) ،
- تحسين الوضعية المالية للقطاع العام بواسطة التصفية و تحويل الملكية إلى القطاع الخاص أو برنامج إعادة التأهيل و تنمية الهيئات المالية التي تشكل ركيزة هامة لنجاح صيرورة الخصخصة.
- تحسين المحيط القانوني باختيار وسائل التنظيم الأكثر اقتصادية و فعالية و يهدف هذا العنصر إلى تحقيق هدف أساسي لنجاح برنامج الخصخصة و هو:

- تحسين الفعالية الاقتصادية باللجوء إلى نقائص السوق.
- تعديل جهاز الأرباح.
- تخفيف الأعباء المالية للمؤسسات العمومية التي تثقل ميزانية الدولة.
- تنمية سوق الأسهم أو توسيع قاعدة الملكية.
- خلق مناصب عمل على المدى الطويل.
- مضاعفة الفعالية الإنتاجية للمؤسسات العمومية الاقتصادية.
- تنمية الأسواق المنافسة أي نزع الاحتكار.
- الالتحاق بالسوق الدولية في الميدان التكنولوجي و المالي.
- تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال الاعتماد على آليات السوق و تخفيف الأعباء المالية للدولة .
- *تطوير الأسواق المالية المحلية و كذلك توسيع قاعدة الملكية.

*تخفيف الأعباء المالية للدولة التي سببها شركات القاع العام الخاسرة و بالتالي يمكن للدولة من توفير موارد لتمويل أنشطة الهياكل القاعدية للضرورية لإقامة الاستثمارات و تحفيزها.

و على العموم فان للخصخصة أهداف مالية تتعلق بالميزانية و اقتصادية و سياسية. فعلى صعيد الميزانية، يسمح نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص بتخفيض النفقات العامة و التخفيف من أعباء الدولة إزاء القطاع العام،

إلى جانب تحسين الإيرادات الضريبية الناتجة عن الانتعاش الاقتصادي المتو
من عملية الخصخصة.

و على الصعيد الاقتصادي، تسمح عملية الخصخصة بتحسين كفاءة المؤسسات العامة و تفعيل الانفتاح على السوق الدولية لرؤوس الأموال.

و على الصعيد السياسي يسمح نقل الملكية في الوقت نفسه بتوزيع أفضل للقوى الاقتصادية، و بمساهمة الجمهور، و تشجيع مشاركة العاملين في رأس المال المؤسسات بحيث يشركهم في الأداء الجيد لمؤسستهم، و يبدد الشعور بالإقصاء الذي غالبا ما يراود العمال في المؤسسات.

وأخيرا ينتظر من برنامج الخصخصة تحقيق ما يلي:

* تحرير الحكومة و تخفيف العبء الإداري و المالي عنها.
*الحد من وجود القطاع العام على المستوى القومي.
*تشجيع المنافسة، و الكفاءة و التنافسية.
*تعجيل النمو الاقتصادي، و رفع الإنتاجية و الفعالية.
*منح المواطنين إمكانيات المشاركة في الأنشطة الاقتصادية للبلاد.

2- تقييم مسار الخصخصة في الجزائر

عرف الإطار القانوني للخصخصة الانطلاقة و الاهتمام الحقيقي خلال الفترة 1995- 1998 بدءا بإصدار الأمر رقم 95- 22 المؤرخ في 26 أوت 1995 و الذي تضمن الخطوط العريضة و المبادئ العامة لتحويل ملكية المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص الوطني و الأجنبي، و قد حددت المادة 2 من الأمر 22-95 القطاعات التي تمسها عملية الخصخصة ، و المتعلقة أساسا بالقطاعات ذات الطابع التنافسي مثل الفندقة و السياحة ، التجارة و التوزيع ، الصناعات النسيجية و الغذائية ، الصناعات التحويلية في مجالات الميكانيك و الالكترونيك و الكيمياء ، النقل و المواصلات ، التأمين و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

و قد عدل هذا الأمر في سنة 1997 و ذلك لتسهيل الإجراءات القانونية و التنظيمية و تليينها كما أثري بمجموعة من المراسيم التطبيقية خلال السنوات 1998 و 1999، و إذا كانت السلطات العمومية قد أنفقت ما بين 1998 و 1999 حوالي 300 مليار سنتيم على حملة الخصخصة دون جدوى اقتصادية فعلية لتقرر توقيف المسار بصورة شبه كلية مع عام 2001و 2002 فان ذات التوجه لا يزال متبعا خلال السنوات المتتالية، حيث لا تختلف جوهريا إلا في

القانونية المعتمدة، من خلال الأمر رقم 04/01 الصادر في 20 أوت ، فيما يلخص الأمر 03/01 الصادر في ذات التاريخ على مسار الخصخصة و شروطها و عدد المؤسسات.

برمجت في نهاية سنة 2004 قائمة تضم 1230 مؤسسة أي مجمل النسيج باستثناء سوناطراك و سوناغاز ، كما سبق للحكومة الجزائرية آن على برنامج للخصخصة عام 1998 يضم 89 مؤسسة لتصبح 88 بعدما سحب شركة كوسيدار ، لكن هذه العملية سجلت فشلا ذريعا و تقرر حل المكلفة بالعملية دون إعطاء أية حصيلة حول الأسباب الكامنة وراء الفشل

و بعد عمليات إعادة الهيكلة ووفق قرارات صدرت عن مجلس الخصخصة الذي حل فيما بعد تم تحديد 374 مؤسسة أغلبها في قطاعات البناء و الفندقة و صناعة الآجر، و لكن المؤسسات المعنية كانت تعاني من شبه إفلاس و من تدني مستويات الإنتاجية و مكشوف بنكي معتبر مما استحال عمليا بيعها .

و قد انتهت عهدة المجلس الوطني للخصخصة في سبتمبر من عام 1999 دون أن يسجل مسار الخصخصة أية نتيجة . و استمر مسار الخصخصة في الجزائر في ذات الاتجاه و بنفس الاستراتيجية تقريبا ،حيث حدد عام2000 قائمة في إطار برنامج الخصخصة يضم حوالي 300 مؤسسة من مجموع 1270 مؤسسة عمومية ، كما حدد البرنامج المعروض في أفريل من عام 2002 قائمة بـ 700 مؤسسة ، حيث اعتمدت صيغ مثل المناقصة و الجلسة العادية ، و صيغة البناء و الاستغلال و التحويل و فتح رأس المال الجزئي

إلا أن هذه الصيغ لا تختلف في كونها عرفت وتيرة بطيئة و حصيلة هزيلة، فباستثناء عملية خصخصة شركة سيدار من خلال شراء مجموعة اسبات الهندية لـ 70 بالمائة من الأسهم و مشروع هنكل الألمانية و ايناد و " زاد الألمانية " مع الشركة الوطنية للسيارات الصناعية ، ظل مسار الخصخصة رهين القوانين و التشريعات ، في غياب تغيير للمحيط الاقتصادي الكابح فيما حالت مشاريع أخرى متوقفة على غرار مشروع الشراكة بين أونتربوز الفرنسية " و شركة سونلغاز .

و باستثناء عدد من الشركات المعلن عنها من خلال بيانات مقتضبة الشركاء الأجانب ، فان الجانب الجزائري اعتمد الضبابية فيما يتعلق بمسار الخصخصة الحالي ، و الحصيلة الوحيدة التي قدمها السيد يحي حملاوي الوزير

المنتدب المكلف بالمساهمات و تطوير الاستثمار في فيفري 2005 كشفت عـ
خصخصة 111 مؤسسة منها 80 شركة تم خصخصتها بالكامل و سجلت حصـ
مالية من خلال هذه العمليات قدرت بـ 18 مليار دينار ، إلا أن مقارنة بـسيـ
تجعلنا نؤكد على تواضع الحصيلة هذه مقارنـة بالمكـشوف البنكـي الحـال
للمؤسسات العمومية الذي يقارب 12 مليار دينار ناهيك عن الديون الأخرى[4]

3- حواجز تحويل الملكية العامة للقطاع الخاص و الخصخصة

ما يفسر هذا الفشل المتكرر للخصخصة، هو فشل السلطات العمومية فـ
إعادة إنعاش بورصة الجزائر و تدني مستويات الإنتاجية بالمؤسسات المعروضـ
للخصخصة و الصعوبات المالية الناجمة عن المكشوف البنكي المعتبر و الديو
الأخرى و الجانب الاجتماعي (تسريح العمال) .
و بصفة عامة يمكن تصنيف هذه المعيقات إلى معيقات مباشرة تعيق عن قـرب
عملية الخصخصة و أخرى غير مباشرة تعيق عن بعد عملية الخصخصة.

-* **تتمثل المعيقات المباشرة لعملية الخصخصة في :**

- عجز ميزانية المؤسسات المعنية بالخصخصة حيث أنها كانت تعاني من شـبـ
إفلاس .
- نقص التحفيز للاستثمار الناجم عن تكاليف شراء كبيرة مقابـل رأس وطنـي
ضعيف .
- نقص الإعلام و التبليغ لعمليات الخصخصة على الرغم من وجود المـادة 18
من القانون 95-22 الخاص بخصخصة المؤسسات و التي تنص على أن يقـوم
مجلس الخصخصة بإشهار كل عملية خصخصة بواسطة الوسـائل الـسمعية و
البصرية و على مستوي الغرف التجارية، إلا انه لا توجد هناك سياسة إشهارية
للمؤسسات المراد خصخصتها و إهمال هـذا العنـصر الهـام يجعـل عمليـة
الخصخصة لا تجد الصدى الضروري لدى المستثمرين الخواص.
- الاستقرار السياسي و الأمني ، حيث أن عدم وجود الاستقرار السياسي يعتبر
على رأس العوائق التي تعترض سبيل الخصخصة ، فالوضع الأمني و السياسي
الذي مرت به الجزائر وقف عائقا أمام الخصخصة عن طريق الرأسمال المحلي
و الأجنبي على حد سواء .
- مشكل الفساد الإداري و العراقيل البيروقراطية الإدارية.
- محدودية دور البنوك و شبه غياب لدور البورصة ، حيث نجد البنـوك لـم
تلعب دورها كوسيط مالي و اقتصار البورصة على عدد محدود من المؤسسات .

-* **أما العوائق الغير مباشرة لعملية الخصخصة في الجزائر فتتمثل في:**

ضخامة عدد العمال، حيث أن المؤسسة العمومية الجزائرية تحولت إلى
اجتماعية تحقق الأغراض الاجتماعية دون مراعاة الأهداف الاقتصادية التي
من أجلها.
الذهنيات السائدة في المؤسسات العمومية الجزائرية، حيث آن تـسيير
الموارد البشرية في هذه المؤسسات أدى بمرور الزمن إلى تشكيل شبكات مـن
النوع العائلي، السياسي، الجهوي... و هذه الشبكات أضحت تشكل عـائق أمـام
تطلعات الخصخصة.
صعوبة تقييم المؤسسات المقبلة على عملية الخصخصة، حيث أن التقييم
المرتفع لا يشجع المستثمرين و التقييم المنخفض يعتبر كخسارة تتحملها الدولة و
المجتمع.

4- استثمار القطاع الخاص الوطني من قطاع مهمش إلى قطـاع فعـال فـي الاقتصاد الوطني

(تطور الاستثمار الخاص الوطني خلال الفترة 1990-2004)

تظهر التقارير و الأبحاث حول تطور و نمـو القطـاع الخـاص فـي
الجزائر ، أن هذا القطاع بعدما كان ينظر إليه على أنه غير مقبول و لا يلقى أي
اهتمام أو تفهم من قبل الحكومة،أخذ يسترجع مكانته و دوره شيئا فشيئا منـذ أن
شرعت الجزائر في نهج الإصلاحات الاقتصادية و صدور العديد من القـوانين
التي تتيح حرية الاستثمار و منح الحوافز دون تمييز بين القطاع العام و القطاع
الخاص الوطني أو الأجنبي.

جدول رقم :01 مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة لمختلف القطاعات للاقتصاد الجزائري
(نسبة مئوية)

القطاعات	1994	2000
الفلاحة	99.1	99.6
المحروقات	0.4	5
الصناعة	16.5	33.6
البناء	60.7	68
النقل و الاتصالات	54	72.8
تجارة الاستيراد	00	60
تجارة التجزئة	84.2	97
الخدمات	85.3	89
المجموع خارج المحروقات	64.8	76.6
المجموع مع المحروقات	46.6	52

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، تقييم سياسة الاستثمار في الجزائر
جنيف ، ديسمبر 2003 ص19

يتضح من خلال هذا الجدول أن القطاع الخاص عرف دفعة قوية خلا
السنوات الأخيرة و هذا راجع لتحرير الاقتصاد، هذا القطاع لم تعطى له الأه
نظرا لطبيعة الاقتصاد الذي يعتمد بالدرجة الأولى على المحروقات و وج
فارق كبير بين هذا الأخير أي قطاع المحروقات و باقي الاقتصاد، و مع ذل
أصبح القطاع الخاص الوطني يلعب دورا ايجابي و متزايد في الاقتصاد الوط
. و اليوم هو موجود في كل الفروع و الأنشطة الاقتصادية.
برنامج الخصخصة لم يعطي بعد النتائج المتوقعة نتيجة المشاكل و العراقيل الت
قللت من نتائج هذه العملية، و القطاع الخاص أخذ يتقدم بالخصوص عن طري
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، في البداية في الصناعات الغذائية و الخدمات
ثم أخذ يقتحم باقي القطاعات.
نتيجة للواقع الاقتصادي المميز لفترة التحولات الحذرة و البطيئة فان هذا القطا
يتطور هو الآخر شيئا فشيئا و بقي محدودا في مجالات معينة و نشاطات محدد
. و تبقى مدخلات الصناعة لهذا القطاع تعتمد بدرجة كبيرة على الاستيراد مم
يستدعي تأهيل مؤسسات هذا القطاع و تحسين وضعيتها حتى تقف و تستمر في
الإنتاج و البقاء أمام المنافسة الأجنبية الغير عادلة و منصفة في الوقت الراهن
مما يستدعي تأهيل هذه المؤسسات قبل دخول اتفاق التبادل الحر مع أوروبا في
مطلع 2010 و قبل دخول و انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

5- أهم العقبات التي تعترض نمو استثمار القطاع الخاص الوطني

استهدفت الدولة منذ انتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي العمل على خلق
المناخ الملائم للاستثمار الخاص الوطني منه و الأجنبي، بإصدار القوانين و
التشريعات المشجعة للاستثمار، وبعثت الهيئات و المؤسسات المؤطرة للاستثمار.
كما دأبت الحكومات المتعاقبة على القضاء أو التقليل من العراقيل و المعيقات
التي تعترض سبيل المستثمر الوطني ، و إعطائه كل التسهيلات اللازمة و
المطلوبة ، لبعث و بقاء المشاريع الاستثمارية المستحدثة باعتماد الحوار و
النقاش مع الهيئات الممثلة للمستثمرين الخواص (كنفدرالية الصناعيين
و المنتجين الجزائريين، رابطة المستثمرين الجزائريين، المجلس الأعلى لأرباب
العمل الجزائريين، المنظمة الجزائرية لأرباب العمل ...)

على الرغم من كل هذه المجهودات و المساعي الحثيثة إلا أن هناك العديد من
المشاكل و العراقيل و العقبات التي تعترض نمو القطاع الخاص الوطني و التي
أثرت من طرف المستثمرين المعنيين و تتمثل **بالخصوص** في:

1.5 - البنوك تعرقل الاستثمار و تقيد قروض الاستغلال: حيث يجمع كافة
المتعاملين الاقتصاديين على أن البنوك تمثل عاملا كابحا للاستثمار. و تظل
متحفظة لمصاحبة المشاريع الاستثمارية لاسيما في مجال قروض الاستغلال، مما
يعرض المشاريع الاستثمارية لهاجس الاختناق المالي و الموت البطيء، و بين
فائض السيولة النقدية غير المستغلة المودعة لدى البنوك و تقديراتها المرتبطة
بتقدير مخاطر الإقراض، تبقى المؤسسات و المشاريع معلقة إلى حين توضيح
الرؤية.

حيث يوضح رئيس رابطة المستثمرين الجزائريين " أن الإشكال الحقيقي يطرح
حاليا في مجال قروض الاستغلال، حيث توجد المؤسسات المنتجة و
المستثمرة في مرحلة حرجة في وقت تتردد البنوك في مصاحبتها "، مضيفا بأن"
مشاريع التوسيع و الاستغلال و تزويد الآلة الإنتاجية للمؤسسات و المشاريع
الاستثمارية تواجه في الجزائر مشاكل عديدة تكبح تطور العديد من المشاريع و
تؤدي إلى تعطيل المشاريع المنتجة" ، مشيرا إلى أن المستثمر في علاقته مع
البنوك يواجه هاجس توقف النشاط في مرحلة الاستغلال و هي من بين أهم
المراحل و أكثرها حساسية ، على الرغم من أنه يحترم التزاماته ، معتبرا أن
مشاريع التوسيع بمبالغ تتراوح ما بين مليون و 10.5 مليون أورو تواجه صعوبة
في التمويل البنكي.

و تتمثل مساوئ الأداء البنكي اتجاه المتعاملين الاقتصاديين فيما يلي:

- أن البنوك غالبا ما تبالغ في طلب الضمانات التي تفوق مرتين إلى ثلاث
مرات المبلغ المقترض.
- أن طول مدة الإجابة على طلب القرض تطول حيث تصل في بعض الحالات
إلى سنة كاملة عوض المدة المتفق عليها و هي 35 يوما [5].
- أن هناك معالجة تمييزية تواجهها ملفات القروض لا يسما في المناطق
الداخلية [6].
- أن البنوك لا تلعب دورها الاقتصادي في تمويل المشاريع ، حيث أنها
تحولت إلى مجرد شبابيك فقط.
- غياب العلاقة بينها و بين المتعاملين الاقتصاديين و خاصة المستثمرين
فهي لا تتعامل سوى مع المستوردين [7].

- غياب إطار موحد بين الطرفين لتحسين العلاقة بين المتعاملين الاقتصاديين و البنوك [8].
- مشكلة قروض الاستثمار و إن منحتها البنوك لا تتبعها قروض الاستغلال مما يجعل المتعاملين في حرج [9].

و الجدول التالي يبين توزيع القروض المقدمة للاقتصاد الوطني بين القطاع العام و القطاع الخاص خلال الفترة 1994-2001

الشكل01 توزيع القروض الممنوحة للقطاعين العام والخاص [1994-2001]

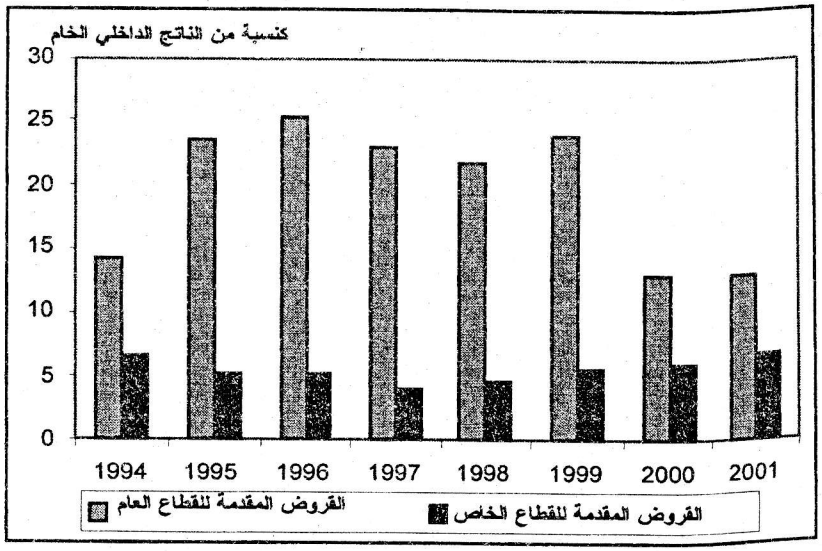

Source : Banque Mondiale. (2003) « *STRATEGIE MACROECONOMIQUE A MOYEN TERME POUR L'ALGERIE: Soutenir une croissance plus rapide avec la stabilité économique et sociale* », Groupe de développement économique et social Moyen-Orient et Afrique du Nord, Washington, DC.

2.5- مشكل العقار الصناعي يعرقل نمو الاستثمار الخاص

لعل أحد المشاكل التي ترددت في النقاشات و الاجتماعات السياسية في الجزائر- في مسارها التنموي و خاصة خلال الإصلاحات الاقتصادية ما بعد الثمانينات-و التي تعيق الاستثمار و بالتالي التنمية هي مشكلة العقار الصناعي على أن حقيقة الأمر لا يتعلق بانعدام الأراضي بل بمسألة التوزيع و الاستخدام [11].

فكم من هكتار صالح للزراعة خصص للصناعة و غير ذلك ؟ و كم من مستثمر وطني أو أجنبي تعطل بسبب عدم حصوله على عقد الملكية لمباشرة عملية الاستثمار؟ و هل يمكن حل المشكلة عن أسس غير الملكية كالإيجار مثلا على أمد طويل لتسيير الأمور و تحقق التنمية؟

هناك يعتبر العقار الصناعي لازال من أهم العقبات التي تعترض نمو استثمار القطاع الخاص ذلك أن العقار الصناعي يعرف عراقيل كبيرة على الرغم من القوانين و التشريعات التي أصدرت لتسهيل الحصول عليه و لتهيئة المناطق الصناعية و تخصيص المساحات للمستثمرين ، حيث أوكلت هذه المهمة في البداية للجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية و ترقيتها (CALPI) الولائية أصبح على عاتق الشباك الوحيد اللامركزي ،و مع ذلك يبقى عائق العقار الصناعي قائما .

نشاط الاستثمار بالحصول على الأرض التي يتم عليها بناء المصنع أو القيام بأي نشاط يتطلب توفير تسهيلات كبير للحصول عليها، و هذا بتسهيل المعاملات الخاصة بامتلاكها أو إيجارها أو التنازل عليها يجب تبسيطها و الإسراع بها لربح الوقت، و أن تكون بأسعار تشجيعية و بتسهيلات مبسطة لأن عملية الاستثمار عملية طويلة الأجل كما أن ملكية الأصول بوثائق رسمية يسمح للمستثمر باستعمالها كضمان للحصول على قروض لتمويل مشاريعه بتكاليف مقبولة، كما أن وجود قوانين تحمي الملكية من المصادرة و التأميم أو نزعها بدون تعويض مقبول تجعل صاحب رأس المال مطمأنا على ممتلكاته.

3- هيمنة النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد

ما يلاحظ على الاقتصاد الجزائري هو أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب و هذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري كما أن التسهيلات و التلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على تفضيل هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار. [12]*بالإضافة إلى هذا هناك العديد من العقبات الأخرى التي تعرقل نمو القطاع الخاص الوطني نذكر منها ما يلي:

- تعقيدات إدارة الضرائب .
- ضعف و بطء آلية تسوية المنازعات.
- عدم توافر خدمات الدعم أو ضعفها (مراكز تدريب ، و المراكز التي تصدر شهادات الجودة و شهادات المنشأ...)

- ارتفاع تكلفة العمل بسبب انخفاض إنتاجيته و ارتفاع تكلفة التأمينا الاجتماعية.
- صعوبة التصدير بسبب سعر الصرف المبالغ فيه و الإجراءات المعقدة لأنظ الرسوم الجمركية .
- عدم وجود قاعدة بيانات تفصيلية عن الأسواق الخارجية و حجم العرض ع مستوى السوق الداخلية (المؤسسات المنافسة داخليا و حجم المنتوجات المناف المقرر استيرادها).
- صعوبة الحصول على التمويل و ارتفاع تكلفته.
- الافتقار إلى سياسات اقتصادية شفافة .
- الرشوة و الفساد الإداري و تنامي المدفوعات الغير رسمية .

و هناك من العراقيل الأخرى التي تظهر هنا و هناك بسبب بطء عمليا الإصلاح الاقتصادي و الإداري و صعوبات ناجمة عن المنافسة الأجنبي الغير عادلة نتيجة الانفتاح الاقتصادي و غيرها ...

4.5- انعدام الأداء الفعال لدراسة الجدوى الفنية للمشروع الاستثماري الخاص

يقصد بالدراسة الفنية للمشروع الاستثماري أساسا دراسة كل ما ه مرتبط بإنشاء المشروع و تشييد أقسامه و اختيار آلاته و مختلف تجهيزاته و تحديد كل احتياجاته من مستلزمات الإنتاج و تقدير تكاليف الاستثمارية و تكاليف التشغيل، كما تقوم هذه الدراسة بتحديد أمرا في غاي الأهمية و هو نوع التكنولوجيا و التقنيات التي سيستخدمها المشرو في إنتاج منتجاته من سلع أو خدمات. و من المعروف أن هناك اختلاف في التكنولوجيا و تعقيدها من مشروع صناعي لآخر خدماتي، و حتى بين مشروع و آخر لإنتاج نفس المنتوج. كما نجد اختلافا بين أنواع التكنولوجيا في العمليات الإنتاجية و الفن الإنتاجي حتى و إن كانت نفس المستوى من التطور.

إن كل هذا يتطلب دراسات مختلفة و اختصاصات متنوعة و دقيقة يقوم بها فريق متخصص من خبراء في عدة مجالات، كالمهندسين و التقنيين الذين يعملون بالتنسيق مع فرق أخرى في اختصاصات اقتصادية مختلفة، من تسويق و مالية و غير ذلك. كل هذا بصورة متكاملة طوال فترة إعداد المشروع.

و تتمثل الجوانب المختلفة لهذه الدراسة فيما يلي (محمود عبد العزيز سمير ، 1997)[13] :

- تحديد حجم الإنتاج و الطاقة الإنتاجية الملائمة.

- تحديد تقنية الإنتاج المختارة للمشروع الاستثماري.
- تحديد التكنولوجيا المختارة.
- تحديد موقع المشروع.
- التخطيط الداخلي للمشروع.
- تحديد مختلف الاحتياجات.
- تقدير تكاليف تأسيس و تنفيذ المشروع.

تساهل الجهات المشرفة على المشروعات الاستثمارية في تحديد شروط و اق الدراسة و متابعتها، و من ثم الاتكال عل الخبرات الأجنبية للقيام بهذه مة مع غياب أو ضعف فريق عمل محلي كفء و متخصص للإشراف على راسة و متابعتها، أدى إلى انفراد المستشارين الأجانب بتحديد محتويات اسات الجدوى و تحكمهم في نتائجها بما يتماشى و مصالحهم. و هذا الأمر و اختلف من بلد إلى آخر من حيث درجة حدته، و من وزارة أو شركة أو سة عامة أو خاصة إلى أخرى داخل البلد الواحد. إلا أنه يمثل مشكلة عامة سبة للدول النامية، و هذه الوضعية تحول الاستشاري الأجنبي إلى ما يقارب ر المالك المتصرف، و نظرا لغياب أو قلة متابعة و التوجيه و المحاسبة، جعل ثير منهم يتصرفون بما يخدم مصالحهم دون اعتبار للمستوى المهني و دون راعاة كافية للمصلحة العامة، حيث لوحظ في الكثير من الأحيان، ميل هؤلاء ستشارين إلى تضخيم تكاليف المشروعات و المبالغة في حجم المعدات طلوبة، كما توضع مواصفات بحيث يتعذر استيراد هذه المعدات إلا من مورد مصدر معين، بالإضافة لحرصهم على فرض تقنيات يمتلكونها أو يسيطرون ارها مما جعل الحاجة لوجودهم في المشروع حاجة دائمة (الكوادري علي خليفة ، 1991)[14].

امل الأمر يزيد تعقيدا في الجزائر حينما تنعدم هذه الدراسات أساسا عند ستثمرين الخواص مما يجعل مشاريعهم الاستثمارية تجد صعوبات و حواجز ول دون مواصلة نشاطهم الاستثماري غي غالب الأحوال، حيث و خلال جربة القصيرة للقطاع الخاص في الجزائر نجد أن غياب مثل هذه الدراسات و اك غياب الإشراف و التوجيه من الغرف الصناعية و التجارية جعل العديد من شاريع الاستثمارية تقتحم مجال الصناعات الغذائية (العجائن) مما خلق افسة كبيرة بين هذه المشاريع و انعكس عليها بالسلب و أثر كثيرا على أرباحها دا خيلها.

6- استراتيجية تنمية الاستثمار الخاص الوطني و الخصخصة

1.6 استراتيجية تنمية الاستثمار الخاص الوطني

يتفق جمهور الاقتصاديين على أنه يتعين على المصادر الوطنية تـ
الشطر الأكبر من الأموال اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية.و ذلك انطلاقا م
حقيقة أن تكوين رأس المال يجب أن يتم ذاتيا، و تلك ضرورة تـمليها اعتبار
التنمية الاقتصادية طويلة الأجل و طموحات الاستقلال الوطني الذي تنشده البلـ
المتخلفة عامة. الأمر الذي يشجع ضرورة أن تعمل هذه البلدان جاهدة من أج
تشجيع المدخرات الوطنية و إحكام تعبئتها و توجيهها نحـو مجـالات التنم
الفعالة.

ولذلك تتمثل السياسات الواجب إتباعها لخلق بيئة مساعدة للمنشآت الـصغير
المتوسطة في :

- توفير الآليات و السياسات الفعلية التي تقوي بموجبها المؤسسات الـصغير
المتوسطة الجزائرية تقوي موقعها الاقتصادي مما يسمح بإعادة تأهيلها.

لذلك فالمؤسسات الجزائرية مجبرة على تبني سياسة اقتصادية جديدة من خـ
تطوير معداتها و توظيف يد عاملة كفأة من خلال التكوين و تحس
المستوى و الرسكلة و الاستعانة بالإطارات المهنية المتخصصة و أن تمنح له
رواتب مقبولة ، إذ يجب أن يقتنع القطاع الخاص بأن هذه الخطوة تعتبر استث
على المدى الطويل ، تدر ربحا و ليست مضيعة للوقت و المال.

- كما أنه على الحكومة أن تجد الآليات الأساسية لدعم القطاع الخاص الذي
على عاتقه تنمية الاقتصاد المحلي وفقا لما هو قائم في البلدان الأوروبيـة و
تعمل على تغيير النظرة إلى القطاع الخاص الذي كان محل اتهام و تشكيك خلا
العقود السابقة. بتسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة التي انتقلت من 60 يوما إلـ
28 يوما ، حسب دراسة للبنك العالمي، و جملة من الإجراءات الأخرى الخاص
بانشاء صندوق ضمان القروض الذي قدم خدمات لأكثر من خمسين مؤسسة.
عدد من الإجراءات الأخرى منها بداية العمل بنظام صندوق ضمان الاستثمار ف
شهر جويلية 2005، و إنشاء صندوق رأس المال المخاطرة مع نهاية سنة 005
، و هي الإجراءات التي تضاف إلى إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسا
الصغيرة و المتوسطة التي تمت في شهرماي 2005 ن و إنشاء مراكز للتسهيل
على مستوى 14 ولايتة ، مهمته مرافقـة مـشاريع المؤسـسات الـصغيرة
المتوسطة .

أنه يمكن أن يكون للسياسات التالية أهمية خاصة في خلـق بيئـة مـساعدة
ات الصغيرة و المتوسطة .

م الحكومة لبرنامج إعادة الهيكلة و بيع المنشآت الحكومية العاجزة (برنامج
خصة)

لاءات جادة و مستمرة للإطار التنظيمي من أجل تسيير التنافس في توريد
ات و تشجيع الكفاءة و التحديث و توسـيع نوعيـة التغطيـة الإقليميـة و
اعية للخدمات و خاصة في المناطق الريفية و في مجـالات الإسـكان و
يل ذات الدخل المنخفض .

ا ير التمويل من أجل الاستثمار في البنية القاعدية لما في ذلك من تصميم و
ات جديدة تتيح الدخول إلى الأسواق الوطنية و الدولية.

ال هذه القائمة من السياسات تساعد على إيجاد بيئة أعمال تؤدي إلى زيـادة
ة من خلال إيجاد معاملة متساوية للمنشآت الصغيرة و المتوسطة و خلـق
ق أكثر سلامة في التعامل و أكثر تنافسية.

- مواجهة المعوقات و القيود على برنامج الخصخصة:

واجه أي برنامج للخصخصة مجموعة من العراقيل و الحـواجز التـي
إلى طبيعة البيئة المحلية التي يتواجد بها هذا البرنامج .

مواجهة القيود المفروضة على برنامج الخصخصة:

يمكن مواجهة بعض الاتهامات الموجهة للخصخصة من خـلال حمـلات
ية ذكية، تتضمن معلومات توضح المركـز المـالي للمنـشآت المخطـط
خصتها، إضافة إلى توضيح العائد قصير و طويل الأجل المترتـب علـى
الحكومة عن ملكيتها جزئيا أو كليا، ليس فقط في المنشآت الخاسرة، بل و
في المنشآت الرابحة. ففي نيوزيلاند نشرت الحكومة بيانات عن التكـاليف
كبدتها الدولة، من جراء انخفاض كفاءة بعض المنشآت القطاع العام، و هو
ان له الفضل في قبول المواطنين للخصخصة و اعتبارها ضرورة ملحة.

ما الخوف من مساهمة المستثمر الأجنبي، يمكن الرد عليه موضوعيا بـأن
ن البرنامج أسسا واضحة بشأن نوعية المشروعات التي يسمح فيها بدخول
رين أجانب، و تلك التي ستكون قاصرة على المستثمرين الوطنيين، و نسبة
ة المسموح فيها لكل فئة منها في كل نوع من أنواع المشروعات.هذا فضلا
الكشف عن عيوب و مزايا دخول مستثمرين أجانب.

فاستبعاد المستثمر الأجنبي في حالة عدم كفاية مدخرات الوطنيين، من شأنه
يؤثر سلبا على حصيلة بيع الأصول أو أسهم رأس المال. فضلا عما كشفت
التجربة الأسبانية من أن المستثمر الأجنبي هو المستثمر المثالي في بعـ
الحالات.فعندما طرحت أسهم شركة " فولكس واجن" للبيع ، كان المستثمر
الأجانب هم الوحدون – من بين المتقدمين – الذين يمتلكون المعرفة الفنية
التكنولوجية إضافة إلى القدرة المالية التي تضمن تشغيل المنشأة بكفاءة و فاعلي

– أما **الخوف من أن برنامج الخصخصة سوف يؤدي إلى تركيز ثروة البلاد**
أيدي قلة من الشعب، يمكن مواجهته بإعطاء أولوية لهدف تنويع و توسيع دا
الملكية ، و ذلك بطرح أسهم المنشأة للبيع للجمهور ، مع وضع حد أقصى لعـ
الأسهم التي يمكن أن يمتلكها كل مساهم.هذا لا يعني رفض فكرة تركيز الملكي
بل ما نقصده هو قصرها على الحالات التي يكون فيها تركيز الملكية ، هـ
أسلوب الخصخصة الأمثل، الذي من شأنه أن يحقق أقصى كفاءة و فاعلي
لعمليات المنشأة.

– **أما بالنسبة للمخاوف العمالية:** فقد تكون في محلها، فالخصخصة في بعـ
الحالات قد تؤدي إلى تخفيض حجم العمالة، و هو ما أسفرت عنه تجارب دو
كثيرة، من بينها بريطانيا و تايلاند. هذا في الوقت الذي قد لا توجد فيه نظـ
للتأمين ضد البطالة، أو خطة لإعادة توزيع العمالة الفائضة. رغم كل ذلك فان
مازال أمام المسئولين فرصة للتقليل من مخاوف العاملين. ففي المنشآت التي ه
في مرحلة النمو ، يتوقع أن يترتب على خصخصتها زيادة في حجم العمالة
فبعد خصخصة شركة جاجوار (Jaguar) البريطانية زاد حج
العمالة بما يعادل ألفي عامل.كما زاد حجم العمالة في شركة هافيلاند
Havilland) الكندية للطائرات ، و ذلك بعد بيعها لشركة بوينج . هذا فضـ
عن أن أسلوب الخصخصة من خلال مساهمة القطاع الخاص برأسمال إضافي
هو أمر قد يكون من شأنه أن يزيد الطاقة الإنتاجية، و يزداد معها حجم العمال
بالتبعية.
كذلك فانه ليس من الضروري أن يصحب الخصخصة تخفيض مستوى العمال
فقد يبقي المالك الجديد على معظمها ، بل أن قدرته على إدارة الشركة بكفاءة
فعالية ، ربما تؤدي إلى زيادة حجم العمالة و ليس إنقاصها.

سمات المنشآت التي يتضمنها برنامج الخصخصة

أثر سمات و خصائص المؤسسات المقترحة لبرنامج الخصخصة على نجاح
ارة الخصخصة، هذه السمات تختلف من دولة إلى أخرى، و تكشف تجارب
ض الدول على سمات و خصائص المنشآت التي يسهل خصخصتها، فبالنسبة
تجربة دولة شيلي مثلا نجد أن هناك خمس سمات أو خصائص للمنشآت التي
سهل خصخصتها و هي:
ما إذا كانت المنشأة تدخل في نطاق المنشآت الاستراتيجية من الوجهة القومية.
ما إذا كان الجمهور ينظر إلى المنشأة على أنها تقدم خدمة عامة، كما هو
الحال في هيئات الخدمة العامة كالكهرباء و الماء.
ما إذا كانت خصخصة المنشأة سوف يواجه بصعوبات قانونية.
الأهمية النسبية للمنشأة داخل الصناعة التي تنتمي إليها، و كذا أهمية المنشأة
الاقتصاد الوطني ككل.
مستوى ربحية المنشأة في الماضي.
و كقاعدة عامة كلما كان مركز المنشأة متدنيا على تلك المقاييس الخمسة كان من
الممكن خصخصتها بسرعة و سهولة.
و في الجزائر وضع تصنيف لجميع المؤسسات (مؤسسات إنتاجية، تجارية،
مؤسسات خدمات، ...) مع تحديد الأجراء المناسب لكل حالة من الحالات. و
يستخدم هذا التصنيف في سياسة الحكومة بالنسبة للمؤسسات العامة. و هذا
التصنيف هو حسب الجدول التالي:

جدول رقم :02 تصنيف المؤسسات العمومية الجزائرية حسب وضعها الاقتصادي و المالي و طبيعة نشاطها.

الوضع الاقتصادي و المالي للمؤسسة	طبيعة نشاط المؤسسة	
	استراتيجي	غير استراتيجي
مؤسسات صحيحة (قادرة على الاستمرار)	الإبقاء على التمويل	تخصيص
مؤسسات يمكن مساعدتها على الاستمرار	الإبقاء على التمويل	تخصيص
مؤسسات تواجه صعوبات	إعادة هيكلتها و الإبقاء على التمويل	إعادة هيكلتها و تخصيصها
مؤسسات لا تستند إلى هياكل	إعادة هيكلتها و الإبقاء على التمويل	إعادة هيكلتها و تخصيصها

المصدر: تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية صندوق النقد العربي ، ص 233

و تصف عبارة استراتيجية المؤسسات أو القطاعات من المؤسسات التي تعتبر أساسية للأمن القومي أو تلك لتي يمثل نقلها عملية حساسة. و فيما عدا تلك المؤسسات، سيتم تصنيف كل الأخرى كمؤسسات " غير استراتيجية ".

و في كينيا وضعت ثمانية معايير لاختيار المنشآت التي يتضمنها برنامج الخصخصة و هي:

1- المنشآت التي تكون فيها حصة الحكومة في رأس المال هي الأكبر.

2- المنشآت التي تحتاج لحد أدنى من التأهيل لتيسير خصخصتها.

3- المنشآت التي حققت ربحا قبل خصم قسط الإهلاك، و فوائد الديون في العامين السابقين.

4- أن تكون المنشآت المقترح خصخصتها من قطاعات اقتصادية متنوعة.

5- المنشآت التي تتوفر فيها بيانات يمكن الوثوق بها، سواء تعلقت تل البيانات بالتشغيل أو بالمركز المالي.

6- المنشآت التي لا تتطلب خصخصتها إجراءات قانونية طويلة و معقدة.

7- المنشآت التي تسفر خصخصتها عن حد أدنى من تخفيض للعمالة.

8- المنشات التي تعتمد اعتمادا كبيرا على موازنة الدولة لتسيير عملياتها.

و في المغرب يتم اختيار المنشآت على أسس أخرى أهمها[15].

أ- المنشآت الرابحة أو التي يمكن أن تكون مربحة في المستقبل.

ب- المنشآت التي لها مساهمة عامة ذات أهمية.

ج- المنشآت التي تعمل في مناخ تنافسي.

د- المنشآت التي لها دور اقتصادي رئيسي ، دون أن يكون لها دور هام في مجال الخدمات العامة.

هـ- المنشآت التي لا تعاني من مشكلات كبيرة تتعلق بزيادة العمالة.

و- المنشآت التي تتسم عملياتها بقدر من التنويع.

ز- المنشآت التي لها الشكل القانوني للشركة.

يتضح من خلال هذه العينة من المعايير المعتمدة في كل بلد بأن هناك تنوع و اختلاف المعايير و سمات المنشآت المعدة للخصخصة و هناك قدر من الإجماع بشأن الحد من خصخصة منشآت الخدمة العامة. و اذا كان و لابد من خصخصتها فليكن ذلك من خلال خصخصة الإدارة، أما خصخصة الملكية فقد لا يفضل أن تكون كلية، و أن تظل للحكومة الكلمة العليا في شأنها.

وجد قدر من الإجماع على أن المنشآت الرابحة هي التي يسهل خصخصتها، و هو ما أكدته أيضا التجربة الأسبانية ، التي لم يحظ فيها برنامج خصخصة بقدر من النجاح بسبب كون المنشآت التي تضمنها البرنامج لم تكن

اختيار أسلوب الخصخصة الملائم:

يعتمد أسلوب الخصخصة المتبع على متغيرين أساسين هما: الهدف من خصخصة، و خصائص المنشأة التي يتضمنها برنامج الخصخصة. فإذا كان هدف الخصخصة هو توسيع الملكية، حينئذ يكون طرح أسهم المنشأة للتداول في البورصة هو الأسلوب الأمثل. أما إذا كان الهدف من الخصخصة هو توفير خبرات إدارية و معارف تكنولوجية، فقد تكون خصخصة الإدارة من خلال عقود الإدارة الأكثر جاذبية.

إذا كانت الحاجة إلى مزيد من رأس المال هي الهدف، فقد تكون الخصخصة من خلال دعوى القطاع الخاص لتزويد المنشأة برأسمال إضافي هو الأسلوب الأمثل. و عندما يكون الهدف هو زيادة الإنتاجية فقد يكون الطرح الخاص للأسهم هو الأفضل، على أن يتم اختيار المستثمرين وفقا لمعايير تضمن تحقيق الهدف المنشود. أما هدف تحقيق مناخ يتميز بالمنافسة فقد يقتضي إتباع أسلوب خصخصة من خلال تقسيم المنشأة الكبيرة إلى وحدات لها شخصية مستقلة، ثم بيع الوحدات الإنتاجية وحدة بعد وحدة بدلا من بيع المنشأة كوحدة واحدة.

كما يتأثر برنامج الخصخصة بسمات المنشأة محل الخصخصة، فالمركز المالي، و هيكل السوق الذي تعمل فيه المنشأة، إضافة إلى القطاع الذي تنتمي إليه و حجمها، كلها متغيرات لها تأثير على طرق و أساليب الخصخصة.

وضع برنامج زمني للخصخصة

عند وضع برنامج زمني للخصخصة يجب أن يراعى في ذلك مجموعة من العوامل ، كدرجة اكتمال و تطوير في مؤسسات رأس المال ، و مدى توافر مهارات التقييم و التسعير ، و قدرة السوق على استيعاب المنشآت المطروحة للبيع...و في هذا الشأن يقول نانكاني (Nankani) أن الإسراع غير المحسوب في تنفيذ برنامج الخصخصة، قد يؤدي إلى زيادة المعروض من الأسهم و الوحدات عن طاقة السوق، مما يؤدي بالتبعية إلى انخفاض حصيلة البيع.و يضيف أن الإبطاء في تنفيذ البرنامج لا يمثل حماية فقط ضد انخفاض أسعار الأسهم أو الوحدات المعروضة للبيع، بل إن ذلك من شأنه أن يضعف المعارضة

السياسية لبرنامج الخصخصة. و يقلل من فرص حدوث حالة من عدم الاستقرار السياسي.

هـ- الإعداد و التجهيز لخصخصة المنشأة

و يتعلق الأمر هنا بالكشف عن الخطوات اللازمة لتنفيذ برنامج الخصخصة. و تتمثل هذه الخطوات في تشخيص حالة المنشأة و تحليل ظروفها المالية و التشغيلية ، و التأكد من استيفاء الجوانب القانونية التي يتطلبها أسلوب الخصخصة المقترح، و تغيير الشكل القانوني للمنشأة إن تتطلب الأمر ذلك، و إعادة الهيكلة المالية، و إعادة هيكلة الأصول، و إعادة هيكلة شؤون التوظيف و التخلص من العمالة الزائدة إذا ما كان ذلك ضروريا، هذا فضلا عن مساندة الإدارة العليا لفكرة الخصخصة (منير هندي ،2003) [16].

الخامة:

من خلال ما تقدم يتضح أن واقع برنامج الخصخصة و كذلك وضع الاستثمار الخاص لا يزال يعاني من رواسب و مخلفات العهد السابق الذي تميز بتهميش شبه كلي للاستثمار الخاص في التنمية كما أن عملية الخصخصة تعاني من ذهنيات و رواسب هذه الفترة. و في مرحلة التحول التي يشهدها الاقتصاد الوطني تتطلب تضافر الجهود و الإسراع في الإصلاحات التي على رأسها موضوع إنهاء عملية الخصخصة للمشروعات الحكومية المعيقة للتنمية ، و فتح المجال واسعا أمام الاستثمار الخاص ليأخذ مكانته اللازمة في برنامج التنمية الاقتصادية و الإنعاش الاقتصادي. و ذلك باعتماد السياسات و الآليات التي من شأنها الإسراع في تحقيق و تجسيد هذه الخطوات، و التي من ضمنها ما اقترحناه من سياسات و آليات ضمن الآفاق المستقبلية التي نراها مناسبة للنهوض بالتنمية و النمو لاقتصادي للبلاد.

المراجع و الهوامش:

(1)- حسين عمر، الجات و الخوصصة ، دار الكتاب الحديث الجزائر ، الطبعة الأولى 1997 ، ص 84

(2) -ندوة أبو ضبي حول التخصصية و التصحيح الهيكلي في البلدان العربية، كانون الثاني ديسمبر / 1988، مداخلة الأستاذ عبد الله القويز.

(3)- الملتقى الدولي ، تدويل اقتصاد السوق ، جامعة تلمسان ، 1995

(4) جريدة الخبر، الصادرة بتاريخ 13 ديسمبر 2005 الموافق لـ 11 ذي القعدة 1426 هـ ، ص 6

(5) تصريح رئيس كنفدرالية الصناعيين و المنتجين الجزائريين ، جريدة الخبر بتاريخ 7 أوت 2005

(6) تصريح رئيس رابطة المستثمرين الجزائريين، جريدة الخبر بتاريخ 7 أوت 2005

(7) تصريح رئيس المجلس الأعلى لأرباب العمل الجزائريين ، جريدة الخبر بتاريخ 7 أوت 2005

(8) تصريح رئيس المنظمة الجزائرية لأرباب العمل ، جريدة الخبر بتاريخ 7 أوت 2005

(9) تصريح مسؤول بنادي مقاولي وصناعيي المتيجة ، جريدة الخبر بتاريخ 7 أوت 2005

(10) Banque Mondiale. (2003) « *STRATEGIE MACROECONOMIQUE A MOYEN TERME POUR L'ALGERIE*

(11) تصريح مدير الوكالة المكلفة بتسيير العقار الصناعي في الجزائر.

(12) محمود عبد العزيز سمير : دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات ، مكتبة [illegible] للطباعة و النشر ، الإسكندرية 1997

(13) الكوادري علي خليفة : دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت 1981 ،ص130

(14) مجلس التجارة و التنمية، 1994، تصميم برامج الخصخصة و تنفيذها و نتائجها: استعراض التجارب الوطنية. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، ص 33.

(15)- منير إبراهيم هندي، الخصخصة خلاصة التجارب العالمية، منشأة المعارف الإسكندرية، 2003، ص 127